الأمم المتحدة CAC/COSP/IRG/2011/L.1/Add.4

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

Distr.: Limited
9 September 2011
Arabic
Original: English

فريق استعراض التنفيذ
الدورة الثانية المستأنفة
فيينا، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

مشروع التقرير*

إضافة

أولاً- مقدِّمة

١- استذكر مؤتمرُ الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراراته ١/١ و١/٢ و١/٣، المادةَ ٦٣ من الاتفاقية، وخاصة الفقرة ٧ منها، التي تقضي بأن يُنشئ المؤتمر، إذا ما رأى ضرورة لذلك، أيّ آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعّالا.

٢- وقرّر المؤتمر، في قراره ١/٣، وعملاً بالفقرة ٤٢ من الإطار المرجعي لآلية الاستعراض، أن يكون فريق استعراض التنفيذ فريقاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية يتألّف من دول أطراف، ويعمل تحت سلطة المؤتمر ويقدّم تقاريره إليه. وقرّر المؤتمر أن تكون مهمّتا فريق استعراض التنفيذ هما أخذ لمحة عامة عن عملية الاستعراض من أجل الوقوف على التحدّيات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية بفعالية. كما قرّر المؤتمر أن يجتمع فريق استعراض التنفيذ في فيينا مرةً في السنة على الأقل.

٣- وقرّر المؤتمرُ، في القرار نفسه، تكليف فريق استعراض التنفيذ بمهمّة متابعة ومواصلة العمل الذي كان يضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية.

---

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.

080911 V.11-85522 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤- وقرّر فريق استعراض التنفيذ في دورته الثانية، المعقودة في فيينا من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، عقد دورة مستأنفة مدّتها ثلاثة أيام قبل نهاية السنة لمواصلة مداولاته.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٥- عقد فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دورته الثانية المستأنفة في فيينا من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٦- وترأّس الدورة الثانية المستأنفة جون براندولينو (الولايات المتحدة). واستذكر الرئيس أنَّ الفريق قد عقد دورته الثانية من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ وأنه قد بدأ السنة الثانية من الاستعراضات بسحب القرعة لاختيار الدول الأطراف المستعرِضة فيما يتعلّق بالبلدان التي سيجري استعراضها في السنة الثانية. ولاحظ الرئيس أنَّ جدول الأعمال المؤقّت وتنظيم الأعمال يردان في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2011/1/Add.1. وكان الفريق قد اعتمد جدول الأعمال المؤقّت في دورته الثانية وأعدّت الأمانةُ تنظيمَ الأعمال المُقترح وفقا للتوجيهات التي قدّمها الفريق.

٧- ورحّب مدير شعبة شؤون المعاهدات بالمشاركين في الدورة الثانية المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ. وذكر أنَّ الدول الأعضاء قد خطت خطوات قوية وحاسمة في طريق التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. ولاحظ أنَّ الدروس الأولى التي تُستخلَص من عملية الاستعراضات القُطرية تتمثّل في قيام الأمانة باستيعاب ما جرت استبانته من معلومات وممارسات جيدة وتحدّيات واحتياجات من المساعدة التقنية. وحثّ المديرُ الدولَ على مواصلة تبادل خبراتها بشأن عملية الاستعراض، وكذلك بشأن الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨- في ٧ أيلول/سبتمبر، أقرّ فريق استعراض التنفيذ جدول الأعمال التالي:

١- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الدورة؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٢- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣- المساعدة التقنية.

٤- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.

٥- مسائل أخرى.

٧- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثانية المستأنفة.

جيم- الحضور

٩- حضر دورة فريق استعراض التنفيذ ممثّلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية- الإسلامية)، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة- المتعدّدة القوميات)، تايلند، تركيا، توغو، تونس، تيمور-ليشتي، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، غواتيمالا، غينيا-بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كندا، كوبا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، اليونان.

١٠- ومُثِّل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

١١- وكان فريق استعراض التنفيذ قد قرّر، في ختام دورته الأولى، المعقودة في فيينا من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أن تُدعى المنظمات الحكومية الدولية لحضور الدورة الأولى المستأنفة بصفة مراقب. وقد تقرّر أيضا أن تقتصر مشاركة المنظمات الحكومية الدولية على بند جدول الأعمال المتعلّق بالمساعدة التقنية.

١٢- كما اتّفق فريق استعراض التنفيذ، في ختام الجزء الأول من دورته الثانية، المعقودة في فيينا من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، على أن تُوجَّه الدعوات الخاصة بحضور دورته الثانية المستأنفة على نحو ما جرى فيما يتعلّق بالدورة الثانية، وذلك ريثما يتخذ مؤتمر الدول الأطراف قراراً بشأن مشاركة المراقبين.

١٣- ومُثِّلت بمراقبين الدول التالية الموقِّعة على الاتفاقية: ألمانيا، الجمهورية التشيكية، المملكة العربية السعودية.

١٤- ومُثِّلت أيضا الدولة التالية التي لها صفة مراقب: عُمان.

١٥- ومُثِّلت فلسطين، وهي كيان لديه بعثة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة.

١٦- ومُثِّلت بمراقبين وحدات الأمانة العامة وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التالية: مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٧- ومُثِّلت بمراقبين المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

١٨- ومُثِّلت منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلّة، وهي كيان لديه مكتب مراقب دائم في المقر.

ثالثاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٩- رحّب أمين المؤتمر بالمشاركين في الدورة ولاحظ مع التقدير أنَّ العديد من الوفود قد ضمَّت جهات الاتصال من الدول المُستعرَضة وكذلك الخبراء الحكوميين من الدول المستعرِضة الذين يضطلعون بتلك الاستعراضات خلال السنتين الأولى والثانية من دورة الاستعراض الحالية. وأعرب عن امتنانه لمشاركتهم النشطة والتزامهم وعملهم الجاد في عملية الاستعراض، التي بدأت نتائجها في الظهور. ورحَّب أيضا بالدول الأطراف الجديدة التي صدَّقت على الاتفاقية أو انضمَّت إليها، حيث بلغ المجموع ١٥٤ طرفا.

٢٠- وفيما يتعلّق بالمسائل الإجرائية، قدَّم الأمين معلومات مُحدّثة إضافة لما ورد في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2011/2: مذكّرة من الأمانة عن الاستعراضات القُطرية: الدروس المستخلصة من السنة الأولى لدورة الاستعراض الحالية، وعرض الوثيقةCAC/COSP/IRG/2011/ CRP.3/Rev.1: مذكّرة من الأمانة عن متوسط المدّة اللازمة للاستعراضات القُطرية التي أُجريت في السنة الأولى

من دورة الاستعراض الحالية. وحثّ الأمينُ جميعَ الدول الأطراف التي لم تقدِّم بعد قوائم بالخبراء الحكوميين على امتثال هذا الشرط.

٢١- وفيما يتعلق بما أُحرز من تقدُّم في الاستعراضات خلال السنة الأولى، قدَّمت ٢٤ دولة طرفا مُستعرَضة ردودا كاملة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية حتى نيسان/أبريل ٢٠١١. وقدَّمت ٤٤ دولة من الدول الأطراف الـ٤٩ المستعرضة نتائج استعراضاتها المكتبية إلى الأمانة لكي تحيلها إلى الدول الأطراف المُستعرَضة. وقُدِّمت ١٥ من تلك النتائج في غضون فترة الشهر الواحد المرتآة في المبادئ التوجيهية. وأُجريت ٢٠ زيارة قُطرية وعقد اجتماع مشترك واحد في فيينا. ومن المزمع إجراء زيارتين قطريتين أخريين. ووضعت ٤ خلاصات وافية في صيغتها النهائية ومن المتوقَّع إكمال ١٢ خلاصة أخرى بحلول موعد انعقاد دورة المؤتمر الرابعة.

٢٢- وفيما يتعلّق بالآجال الزمنية الفعلية للاستعراضات في السنة الأولى، أطلع الأمينُ الفريقَ على المدة التي استغرقها في المتوسط إكمال مختلف خطوات عملية الاستعراض قبل وضع التقارير القُطرية والخلاصات الوافية في صيغتها النهائية. وفيما يخص السنة الثانية من الاستعراضات، قَدَّم إحصاءات عن عدد البلدان التي عيَّنت خبراء حكوميين وجهات اتصال خاصة بالاستعراضات الـ٤١ وشدَّد على أنه في عدّة حالات لم ترد ترشيحات بعد، مما يؤدّي إلى تأخُّر بدء عملية الاستعراض. كما زوَّد الفريقَ بمعلومات مُحدَّثة عن الدورات التدريبية للخبراء الحكوميين المشاركين في السنة الثانية من دورة الاستعراض الحالية.

٢٣- وفيما يتعلّق بتقارير التنفيذ المواضيعية (CAC/COSP/IRG/2011/CRP.5 إلى CRP.6)، أوضح الأمين أنها مصنّفة بحسب الموضوع وأشار إلى أمثلة للممارسات الجيدة حسبما لوحظ في الاستعراضات القُطرية. وسوف تُقدَّم التقارير باعتبارها وثائق مستقلّة إلى المؤتمر في دورته الرابعة بجميع اللغات الرسمية. ولاحظ الأمين أنَّ التقارير، رغم العيِّنات المحدودة نسبيا من الاستعراضات القُطرية، تُبرز أنماطا وفوارق طفيفة في التنفيذ جديرة بالنظر الدقيق وأنَّ المعلومات المنبثقة من عمليات الاستعراضات القُطرية تتيح أساسا سليما للعمل التحليلي.

٢٤- وتكلّم المشاركون عن خبراتهم المكتسَبة من السنتين الأولى والثانية من الاستعراضات ولاحظوا أنَّ آلية الاستعراض قد أثمرت بالفعل نتائج ملموسة ومفيدة. وأكّد المتكلّمون التزامهم بآلية الاستعراض واعتبروها ركنا أساسيا في تنفيذ الاتفاقية. وشدّدوا على أنَّ الالتزام القوي بآلية الاستعراض يُعدُّ جزءا من التزام الدول الأطراف بالاتفاقية وأنَّ الآلية بدورها قد عزَّزت مكانة الاتفاقية ووفَّرت الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذها.

٢٥- وأشار عدد من المتكلّمين إلى الوثائق التي قدَّمتها الأمانة بشأن الدروس المستخلصة من السنة الأولى لدورة الاستعراض الأولى. ولاحظوا بقلق عدم التزام معظم الاستعراضات القُطرية بالجداول الزمنية الإرشادية المحدّدة في المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين وللأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية. وحثّ المتكلّمون الدولَ الأطراف على مضاعفة جهودها في امتثال الجداول الزمنية الخاصة بالاستعراضات القُطرية. واعتُبر ذلك أمراً هاماً أيضاً من أجل كفالة إنجاز جميع الاستعراضات بشأن الفصلين الثالث والرابع في غضون دورة الاستعراض الحالية. وفي هذا الصدد، حُثَّت الدولُ التي لم تفِ بعد بالتزاماتها الأساسية بموجب آلية الاستعراض، وتحديداً الالتزام بتقديم قوائمها بأسماء الخبراء الحكوميين وتعيين جهات الاتصال لديها في الوقت المناسب، على الوفاء بتلك الالتزامات.

٢٦- وناقش المتكلّمون سبل ووسائل إجراء الاستعراضات القُطرية المقبلة ضمن إطار الجداول الزمنية الإرشادية. وشُدِّد خصوصاً على أنَّ سحب القرعة بالنسبة للدول الأطراف المستعرَضة يجرى للسنوات الأربع كلّها بغرض إعطاء الفرصة للدول الأطراف للتخطيط مقدَّماً. وعلى وجه الخصوص، شجَّع المتكلمون الدولَ على الشروع مبكّرا في استكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وحُثَّ الخبراء الحكوميون على الالتزام بالجداول الزمنية المتفق عليها للتعليق على الوثائق المقدَّمة. ودُعي إلى مواصلة تزويد الأمانة بكل الدعم الممكن، بما في ذلك ما يتعلّق بترجمة الوثائق. وأقرَّ عدد من المتكلّمين بأهمية قنوات الاتصال الرسمية وأكّدوا عليها، ولكنهم شدَّدوا على أنَّ من شأن الاتصال المباشر بين جهات الاتصال والخبراء الحكوميين وفقاً للإطار المرجعي أن يُعجِّل إلى حدّ كبير بإجراء الاستعراضات القُطرية ويسهّلها.

٢٧- وأبلغ الرئيسُ الفريقَ أنَّ الدول الأطراف التالية لم تمتثل البتة، أو لم تمتثل تماماً، لأحكام الفقرة ٢١ من الإطار المرجعي التي تقتضي من كل دولة طرف تعيين خبراء حكوميين من أجل عملية الاستعراض وتزويد الأمانة بالمعلومات عن خبراتهم المهنية ووظائفهم الحالية ومناصبهم ذات الصلة والأنشطة التي نفَّذوها ومجالات خبراتهم: الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بوتسوانا، تيمور- ليشتي، جورجيا، دومينيكا، سيشيل، غابون، غيانا، فانواتو، قيرغيزستان، الكونغو، ليبريا، موريتانيا، موزامبيق، الهند، هندوراس.

٢٨- وأعرب بعض المتكلّمين عن رأي مفاده أنَّ تلك الجداول الزمنية بالغة الطموح. ولكن عددا من المتكلّمين أشار إلى أنَّ الالتزام بالجداول الزمنية سيزداد سهولة مع تقدُّم تنفيذ آلية الاستعراض واكتساب المشاركين فيها للخبرة بها. ومع الإقرار بضرورة التأكّد من إعداد الردود

على قائمة التقييم الذاتي المرجعية في الوقت المناسب، أُشير إلى أنَّ جودة تقارير التقييم الذاتي تمثِّل عاملاً حاسماً في نجاح أيِّ استعراض قُطري. وأشير أيضاً إلى ضرورة تقديم سوابق قضائية ومزيد من الأدلّة على تنفيذ التشريعات الداخلية كجزء من الردّ على قائمة التقييم الذاتي.

٢٩- وفيما يتعلّق بالنتيجة النهائية للاستعراضات، أثيرت مسألة تجانس الخلاصات الوافية، في حين رحَّب بعض المتكلّمين باتّسام تلك الخلاصات بدرجة ما من التنوّع. وشدَّد أحد المتكلّمين على ضرورة ضمان متابعة التوصيات المحتملة.

٣٠- وأجرى الفريق سحب القرعة الذي طلبته أربع دول أطراف مستعرَضة لم يتسنَّ بدء عملية الاستعراض الخاصة بها بسبب عدم تقديم إحدى الدول الأطراف المستعرِضة لها قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين أو بيانات الاتصال الخاصة بهم. وواصل الفريق، وفقاً لممارسته السابقة، إجراء عملية إعادة سحب مؤقّتة للقرعة بشأن تلك الدول على أساس أنه، في حال عدم وفائها بالمتطلبات في غضون أسبوعين من نهاية دورة الفريق المستأنفة، ستحلّ الدول المستعرِضة التي سحبت بالقرعة المؤقتة محلّها. وأعيد سحب القرعة فيما يتعلّق بالدول الأطراف التالية: وقَعت القرعة المؤقّتة على هندوراس كدولة طرف مستعرِضة لكولومبيا؛ وموريتانيا لكازاخستان؛ والأرجنتين لأوروغواي؛ وغواتيمالا لأذربيجان.

٣١- وناقش الفريق إمكانية عقد اجتماع خلال دورة المؤتمر الرابعة القادمة من أجل النظر في تقارير التنفيذ المواضيعية بجميع اللغات الرسمية واحتمال تقديم توصيات إلى المؤتمر. وأشار المتكلّمون إلى التقارير المواضيعية المتعلّقة بتنفيذ الفصلين الثالث والرابع. ومع إقرار المتكلّمين بأنَّ تلك الوثائق تستند إلى عدد قليل نسبياً من التقارير، فقد شدَّدوا على أنها تقدِّم صورة جديرة بالاهتمام عن جهود التنفيذ المبذولة. واقترح عدّة متكلّمين إضافة جوانب أخرى إلى التقارير المواضيعية، بما فيها تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية والإضافات الإقليمية. وأشار أمين المؤتمر إلى أنَّ هذه التقارير لا يتوقَّع لها أن تتغيَّر تغيُّراً كبيراً بحلول وقت تقديمها النهائي إلى المؤتمر وذلك بسبب الجداول الزمنية المحدّدة لتقديم الوثائق. وأشار أمين المؤتمر أيضاً إلى عدم إمكانية إدراج الإضافات الإقليمية وتحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية في هذه المرحلة لأنَّ التقارير القُطرية التي استندت إليها التقارير المواضيعية لم تتضمَّن عددا كبيرا من البلدان في كل إقليم على نحو يُتيح إعداد تحليل من هذا القبيل. وأشار المتكلّمون إلى أنَّ تلك التقارير ستكون تحليلات مستمرّة لا بدَّ أن يزداد عددها وتتطوّر مع إنجاز الاستعراضات وتوافر المزيد من المعلومات. وأبدى بعض المتكلّمين آراءهم بشأن هيكل التقارير ومضمونها، فرحَّبوا، على سبيل المثال، بإيراد أُطر نصّية تتضمّن الممارسات الجيدة، وطالبوا بتطوير استخدامها. وأفادت اقتراحات أخرى بإمكانية تطوير الإحصاءات في

الحالات التي يميل فيها طابع المعلومات إلى الجانب الكمّي أكثر من الجانب النوعي، وبإمكانية إدراج سوابق قضائية.

٣٢- وقرَّر الفريق أن يعقد خلال دورة المؤتمر القادمة مناقشات غير رسمية بشأن التقارير المواضيعية وبشأن أيٍّ مسألة أخرى لم يُبتّ فيها. واتُّفق على أن يتبع تلك المناقشات غير الرسمية عقد اجتماع رسمي للفريق لإقرار أيٍّ توصيات قد تصدر عنه وإحالتها إلى المؤتمر على نحو سليم. ولتحقيق هذه الأغراض، سيسعى الفريق إلى الاستفادة من الموارد المتاحة للمؤتمر لعقد جلسات موازية مع توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست. وأوصى الفريق بأن يُطلب إلى مكتب المؤتمر تعديل برنامج عمل المؤتمر تبعاً لذلك.